

وبالفت في توضيح وتسهيلها اذ لم يضعه الا لیسهل علی یسیرین سهلا علی الاوساط  
واعتدین لیس نفعه وحما هو ذوال الله سبحانه لا سواه استلزام یفهم  
به في الآخرة وينفع من قرأه والآخرة فان النفع فيها هو المطلوب الاعلى والقصر  
الا هو انه تعالى هو المولي لكل جميل المنعم به وهو حسی ای محسی وكافی وهو  
نعم الوكيل سبحانه وتسميته كتاب المسامرة في العقائد الخيرية في الآخرة لانه  
سائر تراجم كتاب الامام الغزالي بمعنى انه ترجم بها وان خالف ترتيبه في  
بعضها والمسامرة في الاصل مفاعله من السير وهو ان يسير الراكبان متجاوزين  
اطلق هنا مجازي عن مجازات كتابه لكتاب الامام الغزالي في تراجمه ويخصص  
كتاب المسامرة بعد المقدمة اي يخص ما عدى المقدمة منه في اربعة اركان  
معقودة للكلام في معنى الفات والصفات والافعال وصدق الرسول  
وخاتمه معقودة للكلام في الايمان والاسلام وما يتصل بها ووضعها عقب  
الاركان الاربعة مما حوذا من الغزالي ايضا فانه عقد في كتاب الاحياء فضلا  
للكلام في الايمان والاسلام وما يتعلق بها عقب تمام الرسالة القدسية  
الركني الاول معقود للكلام في ذات الله تعالى الركني الثاني معقود للكلام في  
صفاته تعالى الركني الثالث معقود للكلام في افعال تعالى والركني الرابع معقود  
للكلام في صدق الرسول صلى الله عليه وسلم ويخص كل ركني منها في عشرة فصول  
الركني الاول في معنى فرائد الله تعالى ويخص في عشرة فصول وهي العلم بوجود الله تعالى وقدرته  
وبقائه وان لا يبيد بوجه ولا جسم ولا عرض ولا محض بجهة ولا مستقر على مكان  
وانه حي وان واحد المعززة تقرب من الغنى اي في علم العقائد المعرف في علم  
الكلام وبيان موضوعه وطا كانت مقدمة للكلام التفصيلي في الغنى اخرها ان  
هذا هو المعنى الشروع في الكلام على التفصيلي فهو محلها وما قبلها انما هو الكلام

في الترتيب

في الترتيب والكلام اي الغنى المسمى بالكلام هو معنى النفس ما عليها من العقائد  
المسبوبة الي دين الاسلام عن الادلة على اي من جهته كون تلك المعرفه علم في الكتب العقائد  
وظائف البعض منها والمراد بالنفس هنا الانسان كما في قوله تعالى لا يمكن الله نفسا الا  
وسمها خلقا من نفس واحدة والعلم حكم الزمن الحاضر المطابق لموجب من حسي  
او عقل او عادة والنظر حكم الوهم الرجح وهذا التقرب ما حوذا من قول الغزالي حبيبه  
الفقه معنى النفس ماله وما عليها غير ان ابا حنيفة عرف الفقه الشامل  
للفقه المتعارف وهو علم الاحكام الشرعية الشرعية والفقه الاكبر وهو العلم بالاحكام  
الشرعية الاصلية الاعتقادية والمصر قصد تعريف الثاني فقط فاستغنى في علمها  
لان القصور اذ حال معنى في ابحاث المباحث لانها النفس لا عليها وهي ليست  
من مقصود المص لكى قوله ما عليها يشمل معنى في وجوب الواجبات الشرعية في حرام  
المحرمات الشرعية فاحتمل قول من العقائد المسبوبة الي دين الاسلام في حرام  
بيانه وسياتي بيان معنى الاسلام في الحاشية في ان كان المراد بها ما عليها ما طلبتها  
طلبها زما اي ما هو واجب او محي عليها فيخرج به معنى ثوب المنوبات وكرهية  
المكرهات وان كان المراد بها ما طلب منها فعلا او تركا طلبها جازما وغير جازم فتخرج  
معنى الثوب والكرهية ايضا فتعلم من العقائد والادلة جمع دليل وهو ما يمكن التوصل  
بصحة النظر فيه الى المطلوب حصر واعتبار الامكان لتساؤل التعريف ما قبل النظر في  
الدليل وليل قبل ان ينظر فيه والصحيح وهو النظر في جهة الدلالة احتراز عن التمسك  
اذلا اعتباريه وان اتفق ان يقضي الى المطلوب والتقييد بالنسبة اليه هو المعرف  
فانه انما يفيد مطلوبا تصور يا وقوله عن الادلة متعلق بقوله في معنى في  
ما ذكره انما تضمنت عن الادلة وهو صريح في ان التقليد غير كما  
التقاليد النفس في المعاني انقاله بالقصر ويسمى الفكر قد يكون

طلب علم الدين

في الترتيب  
في الترتيب  
في الترتيب  
في الترتيب  
في الترتيب